شتلة التبغ بين الإباحة والحصرية والاحتكار

د. رياض غنام(*)

١ ـ التبغ جذوره ومناطق إنتاجه

كان التبغ ولا يزال من المصادر المهمة في الاقتصاد اللبناني، وقد خضع انتاجه منذ ان عرفته بلادنا، تارة للاحتكار وتارة لحرية التجارة، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية سواء في فترة الحكم العثماني، أم في فترة الانتداب الفرنسي، وقد تحولت مسألتا الاباحة أو الاحتكار إلى مسألة سياسية اقتصادية متجاوزة البعد المحلي، لتتناول السياسة العامة للسلطة المنتدبة، خصوصاً بعد أن دخلت ساحة الصراع السياسي قوى شعبية ونيابية ودينية قادها البطريرك الماروني، وكان لأحداثها نتائج ومفاعيل تركت بصماتها على العلاقات الفرنسية اللبنانية، والفرنسية السورية، في ذروة الانتداب الفرنسي على كلا البلدين.

يُعرف التبغ بالدخان، أو التتن في التركية ومعناها الدخان أيضاً. وهو نبات أصله من أميركا، امتد منها إلى أوروبا، ثم إلى آسيا، انواعه كثيرة وكلها نباتات حشيشية سنوية، أوراقها كاملة، وأزهارها على هيئة عناقيد. أول من نقله الإسبان عندما دخلوا أميركا من جزيرة توباغو وسموه باسمها.

في أول أمره اعتبر نباتاً ذا خواص دوائية، واما استعمال مسحوقه سعوطا فلم ينتشر الا بعد ادخاله أوروبا بمدة، وكانوا يعتبرون استعماله بدعة ذات خطر، حتى ان ملوك أوروبا والشرق كانوا يتهددون من يتعاطاه بقطع الأنف أو بالقتل، غير انه بقي مستعملاً تدخيناً وسعوطاً، ولما كان مردوده المالي طغى على ما سواه، فقد سمح بإدخاله واستعماله، ووضع عليه رسم باهظ، وسرعان ما انتشرت زراعته في جميع الممالك الأوروبية وخصوصاً في الأماكن التي تناسبه(١).

(*) مدير عام الجلسات واللجان ـ مجلس النواب.

(١) بطرس البستاني، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٣٦.

عديدة هي أنواع التبغ، وأشهرها الكثير الاستعمال هو نيكوتيانا توباكو، ومنها ايضاً التبغ البري والدبق وهما انتاج بلاد البيرو ومنها الخشبي الساق وهو تبغ الصين، ومنها التبغ الصغير أو تبغ التشيلي، ومنها التبغ العريض الورق، والضيق الورق، ومن أنواعه ايضاً ما يتميز بوبره الدقيق، الذي يلذع الجلد اذا لامسه، وآخر يقال له التبغ المتموج[٢].

عرف لبنان لاحقاً عدة أنواع من التبغ منها البافرا والبلغاري والازمرلي، والسعدي، والكباكولا، والمندرسكو والعجمي[٣]. وقد صنفته الدولة العثمانية حسب جودته بستة أصناف هي: باب أول (برنجي نوع) وباب ثاني (إيكنجي نوع) وباب ثالث (أوجنجي نوع) وباب رابع (دردنجي نوع) وباب خامس (بشنجي نوع) وباب سادس (التنجي نوع)[٤]. لكن البعض صنفه تبعاً لموقع ورقه في الشتلة: دخان تكعيبة وترويسة ووسطى، وأفضله هو المقطوف من وسط النبتة والمخصب بسماد الماعز[٥].

نوع آخر من التبغ هو التنباك، أصله فارسي يُستعمل للتدخين كالتبغ أيضا، غير انه يُغسل قبل استعماله ويُوضع رطباً في رأس النارجيلة التي هي آلة التدخين به، وهو من أقوى أنواع التبغ، وقد تكون له قوة التبغ الأميركي قبل غسله. واذا كانت تجارته واسعة واستعماله شائعاً في البلاد الشرقية، فإنه ليس له استعمال في أوروبا أو في أميركا[٦].

٢ ـ انتقاله إلى بلاد الشام وكيفية استعماله

ليست زراعة التبغ بقديمة في جبل لبنان وسائر بلاد الشام، ولم يتوصل احد إلى تحديد السنة التي دخلت فيها زراعة التبغ إلى لبنان، ولا الجهة التي تم جلب البذور منها. لكن الشائع انها تعود إلى أوائل القرن السابع عشر، وقد تركزت حول اللاذقية في القرن الثامن عشر، وفي منطقة صيدا نحو سنة ١٨٥٠، ثم راحت تنتشر على المنحدرات والسفوح الغربية من جبل لبنان وخصوصاً في مناطق شرقي صيدا وبلاد جبيل والكورة والبترون، وجبل الريحان وسائر بلاد عاملة، وسهل البقاع وصولاً إلى نواحي الهرمل، وجاء احتكار الجزار لإنتاج القطن في أواخر القرن السابع عشر، وفرض الرسوم الباهظة عليه، ليحول السكان العامليين عن زراعته، والتوجه نحو زراعة التبغ[٧]، فعمت زراعته مختلف قرى جبل عامل، فكان من أهم منتجاتها الزراعية إلى جانب زراعة التوت لتربية دود الحرير، ومختلف أنواع الأشجار المثمرة.

تميّز تبغ بلاد الشام وخصوصاً التبغ اللبناني، بأنه عطري الرائحة مقبول الاستنشاق، قليل الضرر لا ينفر منه أحد، وطرق تدخينه مختلفة، في أوائل استعماله كانت غالباً ما توضع الأوراق بعد فرمها رفيعة في حجر موضوع في طرف أنبوب من خشب أو قصب، إما وحدها أو مع مواد عطرية، وقد تلف الأوراق

(٢) بطرس البستاني، ج ٦، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٣) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٤، ص ١٣٢.
(٤) سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٥ هـ /١٨٨٧ ـ ١٨٨٨م.
(٥) عبدالله سعيد، الأرض والانتاج والضرائب، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٦) بطرس البستاني، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٣٦.
(٧) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ترجمه عن الانكليزية رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٤٤٨.

نفسها وتسمى سيكارات على الطريقة الافرنجية، وقد توضع مفرومة في أوراق بيضاء، رقيقة وتلف بها كما نعرفها اليوم[٨].

أما طريقة تدخين التنباك فلا تتم الا بعد غسله بالماء وعبر آلة تعرف بالشيشة أو النارجيلة بعد ان يمر الدخان في الماء الموضوع في جوزتها فيلطفه. وقد تمت زراعته في بعض أراضي جزين وفي زحلة، فكان انتاجه قريب الشبه من العجمي الصحيح، في حين ان طريقة استعمال السعوط تتم عبر طحنه وتنشقه، ويحامي عنه مستعملوه بحجة انه مسكّن لبعض الأوجاع كالشقيقة والصداع وأوجاع الأسنان[٩].

احتل انتاج التبغ المرتبة الثانية في جبل لبنان، وقد قدر انتاجه في سنة ١٨٥٠ بنحو ٤٥٠,٠٠٠ كلغ، وكان قد صدر منه إلى مصر سنة ١٨٤٠ نحو ٢٦٠,٠٠٠ كلغ، وسنة ١٨٥٠ نحو ٢٥٠,٠٠٠ كلغ. ومع تصاعد الكميات المنتجة، تم تصدير ٥٦٦,٠٠٠ كلغ سنة ١٨٧٢، إلى ان وصل ما تنتجه سوريا ما يقدر بنحو ١,٣٤٧,١٥٠ كلغ. لكن الانتاج ما لبث ان بدأ بالتراجع بعد تأسيس شركة حصر التبغ سنة ١٨٨٣، ومزاحمة التبغ الاسلامبولي، المستورد من تركيا إلى جبل لبنان والمعروف برائحته الزكية[١٠]، تلك الرائحة التي يوليها المدخنون أهمية كبيرة، في حين يمتاز التبغ اللبناني بقلة المواد الضارة وعلى الأخص المادة المعروفة بالنيكوتين[١١].

كانت اراضي السليخ وهي الأراضي البيضاء غير المشجرة، اكثر الأراضي الملائمة لزراعة الحبوب والخضار وخصوصاً التبغ، وكانت افضل أماكن الانتاج من الناحية الجغرافية، تلك المناطق الواقعة على ارتفاع مئة متر حتى سبعماية متر، مع معدل حرارة بين ٢٥ و٣٢ درجة مئوية[١٢]، اي المناطق المعتدلة الحرارة، لذلك كانت مناطق جبل عامل اكثر ملاءمة من غيرها، باستثناء بلاد جبيل التي انتجت التبغ الجبيلي، وهو أفضل الأنواع في السلطنة بأسرها، خصوصاً وان الاراضي السليخ في بلاد عاملة، كانت اكثر مساحة مما هي عليه في جبل لبنان، كما كانت اكثر ملاءمة لناحية المناخ والحرارة من سهل البقاع والمرتفعات الجبلية[١٣].

الى جانب التبغ المنتج محلياً في العديد من المناطق الجبلية والبقاعية، عرفت الأسواق التجارية انواعاً أخرى من التبغ منها التركي وكان أول من استورده من ولايات تركيا سمسون، وبافرا، وازمير، الأمير يوسف ابي اللمع، وقام بزرعه في بلدة جوار الحوز في المتن الأعلى، ثم انشأ معملاً له حمل اسم معمل ابي اللمع اخوان[١٤]. اما التنباك فلم

(٨) بطرس البستاني، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٣٨.

(٩) باحث لبناني مقيم في القطر المصري، كنوز لبنان المرصودة، مصر ١٩٠٧، ص ٦٧؛ ايضاً البستاني، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٣٨.

(١٠) اسماعيل حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٤١٨.

(١١) يوسف الجميل، زراعة التبغ التركي في لبنان، مجلة المشرق، المجلد رقم ١٤، السنة ١٩١١، ص ٤٦.

(١٢) عبد الله سعيد، اشكال الملكية العقارية واستثمار الأرض، ص ٢٥٠، ايضاً: زراعة التبغ التركي في لبنان، مجلة المشرق المجلد ١٤، السنة ١٩١١، ص ٢٧٧.

(١٣) ريجينكوف، وسميليانسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية يوسف عطاالله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(١٤) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت ١٩٢٥، ج ٢، ص ٢٩٢.

تعرفه بلادنا إلا في أواخر القرن التاسع عشر[١٥].

٣ ـ الدولة العثمانية وسياسة احتكار التبغ

احتكرت السلطنة العثمانية سلعتي الدخان والملح من خلال اصدارها سنة ١٨٦٢ «نظام ادارة الدخان الذي ينتج في الدولة العثمانية أمانة بصورة الانحصار» ـ الاحتكار ـ وقد صيغ هذا النظام في خمسة وعشرين بنداً. وبعد التعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً لجهة الرسم الذي يؤخذ من أصحاب الدكاكين التي تبيع الدخان في مراكز الآيات والألوية والأقضية، أو لجهة التصدير إلى خارج الدولة، أو لجهة مرور الدخان الذي سمح بموجبه للتجار بالمرور من مراكز الجمارك بدون دفع الرسم على أن تكون وجهة سيرهم مطابقة للبيانات المذكورة في تذكرة المرور، وبعد تعديل الرسم المحدد بنسبة ٣٠٪ لمحلات بيع الدخان، اصبحت الرسوم التي تؤخذ من الدخان اما عيناً وهي نصف المحصول، واما نقداً وكان بنسبة عالية جداً، الأمر الذي ادى إلى انخفاض في انتاج التبغ وصناعته، وخصوصاً في ولاية بيروت. اما الدخان الأجنبي المستورد فقد فرضت الدولة عليه رسماً يعادل ٧٥٪ من قيمته الأصلية على ان يدفع بالنقد الذهبي المجيدي[١٦].

فرض نظام الاحتكار على مادة التبغ في جميع الولايات العثمانية، اما المناطق الممتازة كمتصرفية جبل لبنان وكانت تتألف من أقضية المتن والشوف والكورة والبترون وجبيل وكسروان وجزين وزحلة، فلم تخضع لنظام الاحتكار، فظلت زراعة التبغ فيها حرة من سيطرة الاحتكار، فأقبل المزارعون على زراعته والاتجار به، وطالبوا بتأليف النقابات لترويجه ورفع مستوى جودته، فتوسعت مساحات زراعته في البترون والقويطع وجبيل وجزين وجبل الريحان، وغطت زراعته مساحة تراوحت بين الألف هكتار والألفين وخمسماية هكتار، وشملت أنواعه التركي كالبافرا والبسما والكفالا والسمسون. اما التبغ الوطني كالكوراني المشهور بنكهته الطيبة وطعمه اللذيذ، فبقيت زراعته مقتصرة على مناطق الشمال[١٧]، وقد أدى بقاء اراضي متصرفية جبل لبنان خارج نظام الاحتكار لناحية الانتاج، إلى دخول عاملي المزاحمة والتهريب، الأمر الذي انعكس سلباً على التبغ المنتج داخل أراضي المتصرفية.

مرت زراعة التبغ في الأراضي المشمولة بمتصرفية جبل لبنان، بأزمة حادة بعد انشاء السلطنة العثمانية إدارة حصر التبغ والتنباك سنة ١٨٨٣، ورافق ذلك دخول التبغ التركي الذي يطلق عليه أيضاً الاسلامبولي أو الاسطنبولي المعروف بالبافرا، الذي زاحم انتاج التبغ المحلي الجبلي، وبدأ هذا الأخير بالتناقص التدريجي، فانخفض انتاجه من مليون كلغ إلى ٢٠٠ الف كلغ، ثم وصل عشية الحرب العالمية الأولى إلى حدود ٨٥,٠٠٠ كلغ، اي إلى ما نسبته ٦,٦٪ من متوسط انتاجه السنوي بعد نشوء ادارة حصر التبغ والتنباك واحتكار تجارته من قبل الدولة العثمانية[١٨].

وبقدر ما انخفض انتاج التبغ المنتج داخل أراضي متصرفية جبل لبنان، بقدر ما نشطت

(١٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ج ٢ ص ٤١٨.
(١٦) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(١٧) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٢٥ ـ ٢٦.
(١٨) عبدالله سعيد، الأرض والانتاج والضرائب، ص ١١٦.

صناعته، فازداد عدد المعامل داخل المتصرفية بسبب عدم خضوع اراضيها لسياسة الاحتكار المطبقة في سائر اراضي السلطنة، فبلغ عددها ٤٣ مصنعاً في نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان أبرزها معمل سمعان صوايا وأولاده في الشوير وزحلة، ومعمل اسعد اندراوس في عاليه[١٩].

٤ ـ الانتداب الفرنسي يتبنى سياسة الاحتكار التدريجي:

كانت السلطنة العثمانية قد أنشأت عام ١٨٨٣ إدارة لحصر التبغ (الريجي) شملت أراضي الدولة، وكانت مكفولة من إدارة الديون العثمانية، وخاضعة لثلاثة فرقاء: الأول البنك العثماني وهو بإدارة فرنسية بريطانية مشتركة، والثاني البنك الالماني، والثالث البنك النمساوي. وكانت مدة هذه الإدارة الحصرية تنتهي في نيسان سنة ١٩١٤. وقبل انتهاء المدة بعدة أشهر أي في شهر آب سنة ١٩١٣، جددت الحكومة التركية وإدارة الديون العثمانية لشركة الريجي مدة خمس عشرة سنة، بحيث تنتهي مدة الإدارة الحصرية الجديدة في نيسان سنة ١٩٢٩.

خضعت بلاد الشام لكل من الانتدابين البريطاني والفرنسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظلت شركة حصر التبغ التي أنشأتها السلطنة العثمانية قائمة تحتكر زراعة التبغ وإنتاجه في المناطق المحتلة من كلا الدولتين، لكن بريطانيا اعتبرت ان الاحتكار التركي على التبغ قد زال بزوال السلطنة العثمانية، فألغته وطبّقت مكانه نظام الصناعة الحرة، مع تطبيق نظام البندرول اي تمغة الدولة على كل علبة، وكان ذلك بمثابة رسم شبيه بالطابع البريدي على الرسائل. اما فرنسا فقد مددت مفعول الاحتكار التركي حتى نهاية عام ١٩٣٠.

ظلت صلاحية إدارة الريجي تشمل أراضي الدولة التركية وسوريا ولبنان حتى سنة ١٩٢٥، اذ في شهر أذار من تلك السنة، حصلت التصفية بين الحكومة التركية وإدارة الريجي لقاء مبلغ ١,٠٦٥,٠٠٠ سترلينغ دفعتها الادارة للحكومة التركية. فكان ان حصرت أعمال الريجي في كل من سوريا ولبنان، كل لبنان بما فيه أراضي المتصرفية التي كانت في فترة الحكم العثماني غير خاضعة لأي احتكار أو رسم يتعلق بإنتاج التبغ أو تداوله أو الاتجار به، وقد قدّر الرسم المفروض على إنتاج التبغ في الجبل بنحو ٥٠ قرشاً سورياً ـ لبنانياً على الأقة (١٢٥٠ غرام). وقد عبّر عن هذا الرسم بنظام البندرول اي التمغة البديل عن نظام الاحتكار المونوبول. وقد لاقى نظام التمغة تأييد الفلاحين العاملين في حقل زراعة التبغ والبطريركية المارونية لأسباب سنفصّلها لاحقاً، فضلاً عن بعض الرأسماليين الذين كانوا يطمحون في توظيف أموالهم في زراعة التبغ وصناعته.

٥ ـ قانون ٢٢ أيار سنة ١٩٣٠ (البندرول)

نصّ هذا القانون في مادته الأولى على ان زراعة التبغ وصناعته هي حرة في جميع الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي (والمقصود هنا سوريا ولبنان) وهو يطبّق ايضاً على التنباك، ويُؤخذ رسم في شكل بندرول على استنفاد التبغ، ورسم خاص على التنباك. وجاءت سائر المواد لتنص على شروط زراعة التبغ والتصريح المقدّم من كل مزارع إلى

(١٩) ميشال مرقص، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٦.

محاسب المحافظة بواسطة المختار، وما يتضمنه التصريح من موقع الأرض ومساحتها واسم المالك وصفة الطالب ونوع التبغ الذي يُراد زراعته، على أن يخضع كل تصريح لرسم التمغة. فضلاً عن مقادير التبغ التي تنتجها الأرض بالكيلوغرام. اما لجهة المتاجرة بالتبغ فان الرخصة تعطى من قبل وزارة المالية، مقابل رسم قدره مئتان وخمسون ليرة لبنانية سورية، كما أُخضع استيراد التبغ والتنباك والسيجار والسجاير وغيرها من التبغ الأجنبي، لترخيص يعطى أيضا من وزارة المالية لقاء رسوم مختلفة. ومنع القانون أياً كان أن يبيع تبغاً إلا بعد حصوله على رخصة تُعطى من وزارة المالية مقابل رسم يُدفع مقدماً. والملاحظ ان تلك الرسوم قد عُدلت لاحقا من خلال رسم التمغة الذي بلغ أحيانا ٤٠٪ على علبة السجاير، و٢٥٪ على التنباك[٢٠].

أدّى صدور هذا القانون إلى تنامي زراعة التبغ وتصنيعه، فازدهرت إلى جانب الشركة اللبنانية السورية التي هي أساس المونوبول التركي الفرنسي، شركات لبنانية خاصة مثل اندراوس وصوايا وأبي هيلا، وقدمت من مصر بدافع الربح شركة ماتوسيان وملكونيان وصوما وماسبرو، واتخذت من منطقة التباريز مركزاً لمصانعها. وسرعان ما وقعت المضاربة بينها وبين الشركة اللبنانية ـ السورية، خصوصاً بعد مساهمة كبار الرأسماليين المصريين والانكليز في الشركات الخاصة، الأمر الذي أدى إلى إفلاس الشركة الغربية وإفلاس شركة ماتوسيان والرأسمال الانكليزي من خلفها، فكان ان توضحت معالم المنافسة بين نظامين، اذ كانت فرنسا وايطاليا تتزعمان في العالم نظام احتكار التبغ والتنباك، في حين كانت إنكلترا وألمانيا وأميركا تعمل على إرساء نظام السيجارة الحرة والبندرول. ولتحقيق سياسة الاحتكار التي كانت تعمل عليها الحكومة الفرنسية، عينت في تشرين الأول سنة ١٩٣٣ الكونت داميان دي مارتيل Damien de Martel، مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، فكان ذلك ايذاناً بتنفيذ إلغاء الصناعة الحرة ونظام البندرول، وتطبيق نظام الاحتكار Monopole عبر الشركة السورية اللبنانية (الفرنسية)، ومن خلال التشريعات التي سيصدرها المفوض السامي تنفيذاً لتطبيق نظام الاحتكار[٢١].

٦ ـ سوريا ولبنان تحت سياسة الاحتكار:

في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ أصدر المفوض السامي دي مارتيل القرار رقم ٢٧٥ ـ L.R وقد جاء في مادته الأولى: ان صنع وتجارة التبغ في دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي يخضعان ابتداء من تاريخ يحدد فيما بعد، لاحتكار يعين شكله وطرق تطبيقه، بقرار من المفوض السامي. في حين نصت المادة الثانية على ان يوضع مدة الاحتكار نظام لزراعة التبغ والتنباك، وتخضع هذه الزراعة لأحكام خاصة. اما المادة الثالثة فنصت على انه تباشر حالاً لجنة ثانوية يعينها مجلس المصالح المشتركة درس شكل هذا الاحتكار وطرق تطبيقه[٢٢].

تابع المفوض السامي اصدار دقائق تطبيق قراره السابق، فأصدر في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القرار رقم ١٦ L.R وبموجبه قيّد زراعة التبغ، معتبراً ان زراعته لم تعد جائزة إلا

(٢٠) يمكن مراجعة تفاصيل هذا القانون في: الجريدة الرسمية، العدد ٢٣٤٩ المنشور بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٣٠، ص ٢ ـ ٦.
(٢١) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٢١ ـ ٣٢.
(٢٢) عن النشرة الرسمية للمفوضية السامية.

في المناطق التي يكون فيها الزرع مقيداً، ويكون المحصول إما بقصد تسليمه إلى إدارة الاحتكار، وإما بقصد تصديره. كما نص على ان تؤلف لجنة دائمة من رؤساء المصالح المالية، في كل من لبنان وسوريا تتمتع بالاستقلال المالي، يرأسها مستشار المفوضية العليا للشؤون المالية تدعى اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك، مهمتها الإشراف على زراعة التبغ ومنح الإجازات وتحديد المساحات المزروعة والأنواع الصالحة للزراعة. وعلى المزارع ان يبيّن في التصريح موقع الأرض ومساحتها، ونوع التبغ الذي سيزرعه، والمساحة المراد زرعها بقصد البيع إلى الاحتكار، والمساحة المراد زرعها بقصد التصدير، مع حق إدارة الاحتكار فور حصول المزارع على الرخصة، الكشف على الأراضي المزروعة ومراقبة المساحة وحق إتلاف المشاتل التي لم يراع أصحابها أحكام القرار. وان المحصول يجب ان يسلّم كاملاً غير ناقص، وان ينقل التبغ إلى مستودع الاحتكار، تحت إشراف المنتجين وعلى نفقتهم فور وزنه، وحق تحديد السعر الذي يصدق من قبل المفوض السامي. كما نص القرار أيضا على منع تصنيع التبغ اللبناني من قبل الأفراد، أو استيراد آلات التصنيع أو إدخالها إلى الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي، فكان من شأن ذلك ان تعطلت مصانع التبغ اللبنانية، وخضعت لأحكام انتقالية، فاشترت إدارة الاحتكار كميات التبغ الموجودة لدى تلك المصانع، بأثمان حددتها اللجنة الدائمة التابعة لإدارة الاحتكار، اما المستخدمون الذين كانوا يعملون في المصانع الوطنية، فاضطروا للعمل قسراً في ظل أحكام تلك الإدارة[٢٣].

٧ ـ معارضة احتكار التبغ:

ارتكز الاقتصاد اللبناني الزراعي في مطلع القرن العشرين على أربعة مصادر مهمة، هي الزيتون والحرير والعنب والتبغ، وكان قسم كبير من اللبنانيين يعتمد على أحد هذه الموارد لتأمين رزقه ومعيشته. ولكن مردود هذه الأصناف اخذ يتضاءل تدريجياً. فبسبب منافسة أنواع أخرى من الزيوت كزيت السمسم وزيت الصويا وزيت الكتان وزيت دوار الشمس، قل الطلب على زيت الزيتون، وانخفضت أسعاره. أما إنتاج الشرانق وتصنيعه حريراً فقد نافسه الحرير الاصطناعي الرخيص، الذي أخذ يحل محل الحرير الطبيعي الثمين في الصناعة، مما أدى إلى فقدان أهميته كمصدر رزق للسكان العاملين به. كذلك كروم العنب فقد فتك بها مرض الفليوكسيرة فتكاً ذريعاً وخصوصاً في البقاع ملحقا بها خسائر فادحة مما أدى إلى تراجع الصناعات الناتجة عن هذا المورد الهام في حياة السكان[٢٤].

كانت زراعة التبغ قد حققت تقدماً واسعاً في بدايات عهد الانتداب الفرنسي في لبنان، خصوصاً بعد ان ضمت بلاد عاملة والبقاع والشمال إلى أراضي متصرفية جبل لبنان، لتشكّل من كل تلك المقاطعات دولة لبنان الكبير. وكان التبغ قد بلغ ذروة إنتاجه عشية فرض المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل سياسة الاحتكار في جميع الأراضي اللبنانية. ففي سنة ١٩٣٦ كان عدد القرى اللبنانية التي تزرع التبغ قد بلغ ٤٧٦ قرية، انتجت نحو ١٤٣٧ طناً، وقد بلغ عدد التبّاغين المأذون لهم بالزراعة نحو ٧٣٤٢، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة نحو ١٦٨٥٠ دونماً. وكانت أبرز

(٢٣) عن النشرة الرسمية للمفوضية السامية.

(٢٤) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، لا دار ١٩٩٥، ج ١، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

مناطق انتاجه بنت جبيل والنبطية ومرجعيون وجزين وصيدا وصور والبترون وزغرتا والكورة وغيرها من الأماكن الأقل أهمية[٢٥].

ما ان سرت إشاعة فرض الاحتكار على إنتاج التبغ، وصدور قرار المفوض السامي، حتى ارتفعت أصوات المعارضين والمحتجين عليه. عارضه المزارعون والعاملون في زراعته خوفاً من المحتكرين، وخشية ان يخسروا مورد رزقهم الحيوي، وعارضه الرأسماليون الوطنيون الذين يوظّفون أموالهم في السوق المحلية[٢٦]. لكن المعارضة الأقوى والأشد جاءت من البطريرك الماروني انطوان عريضة، فحملت بكركي لواء التمرد وسانده كل من يوسف الجميل وفريد الخازن ونعوم باخوص، وقد جاءت قيادة البطريرك استجابة لطلب المعارضة لتجعل منه قائد حركة مطلبية شعبية، بعد ان زحفت وفود جرارة إلى المقر الماروني، مؤيدة موقفه خصوصاً بعد تصريح المفوض السامي دي مارتيل «بأنه سوف يجعل العشب يغطي طريق بكركي»، وقد قدر حجم المظاهرة بشهادة شاهد عيان نحو الف سيارة على قلة ما كانت عليه في لبنان، وازدحمت الخيل ووفود المشاة مكرسة بكركي قائدة لهذه الحركة المطلبية[٢٧].

سبب آخر دفع البطريرك إلى تبني موقف معارض لسياسة الاحتكار يكمن في الأضرار التي ستلحق بالكنيسة المارونية، اذ كانت تلك الكنيسة تملك مساحات شاسعة من الأراضي التي تستثمرها بزراعة التبغ بحرية تامة، وكان من شأن الاحتكار ان يقيّد حرية زراعة هذه المساحات، فضلاً عن معارضة البطريرك للاستثمارات الأجنبية في المجالات الاقتصادية، وكان التبغ احد تلك المجالات.

صعّد البطريرك مواقفه المعارضة للمفوضية السامية مدعوماً بمجلس الأساقفة والقوى المتضررة من سياسة الاحتكار، فوجّه رسالة إلى المفوض السامي بتاريخ ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ ضمّنها:

«نسمح لأنفسنا ان نعرض على سعادتكم رغبة الشعب اللبناني بالنسبة إلى زراعة التبغ.. فاستجابة منا لأماني الشعب كله، ولرغبة اسقفياتنا، نطالبكم ترك الحرية في مجال زراعة وتجارة التبغ، وقد رأينا من واجبنا القيام بهذه المهمة ضناً منا بمستقبل شعبنا الذي تمثل زراعة التبغ والاتجار به آخر مورد لعيشه»[٢٨].

ثم وجّه بتاريخ ٢٩ كانون الأول من العام نفسه برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، يحتج فيها على الإجراءات الفرنسية، وقد ضمنها: «البلاد قلقة خوفاً من مناجاتها بحصر الدخان، وتريد ان ترجوكم أن تتلافوا إيقاف القرار وتأخذوا أماني البلاد بعين الاعتبار ونحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد كل احتكار»[٢٩].

موقف البطريرك عريضة أثار حفيظة السلطات الفرنسية، فاعتبرت ان موقفه هذا من شأنه تعكير العلاقات اللبنانية الفرنسية آخذة عليه الأمور الآتية:

أولا: تجاهل البطريرك للمفوض السامي تجاهلاً كلياً بإرساله البرقية مباشرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية دون علم المفوضية العليا.

ثانياً: تضمنت البرقية ضمناً معنى التحدي والشكوى من المفوض السامي.

(٢٥) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٤٨ ـ ٤٩ و٨٢.
(٢٦) شفيق جحا، مرجع سابق٤، ص ٣٩١.
(٢٧) ميشال مرقص، مرجع سابق، ص ٣٥.
(٢٨) شفيق جحا، مرجع سابق، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣.
(٢٩) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٣٥.

ثالثا: تضمين البرقية عبارة الاحتجاج باسم اللبنانيين والسوريين ضد اي احتكار، وهو أمر لم يستسغه الفرنسيون خصوصاً بعد ان عملوا على تثبيت دعائم الكيان اللبناني، والفصل بين اللبنانيين والسوريين من حيث الانتماء والجنسية.

رابعاً: ولأن البرقية أرسلت من مركز تلغراف مدينة حيفا في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، فقد اعتبرت المفوضية الفرنسية العليا ان في هذا الإجراء دلالة على عدم نزاهة إدارة تلغراف مدينة بيروت الخاضعة لنفوذ الفرنسيين[٣٠].

٨ ـ إقرار احتكار التبغ ينمّي خلاف البطريرك الماروني ودي مارتيل:

عشية وضع قانون الاحتكار موضع التنفيذ، صعّد البطريرك معارضته ضد القرار، في حين لجأ المفوض السامي دي مارتيل إلى إضفاء شرعية نيابية تمكّنه من تمرير الاحتكار بأقل خسائر ممكنة. كان الخوف من بدء التنفيذ يزداد يوماً بعد يوم، خصوصاً وان المفوضية السامية كانت تعمل بشكل حثيث على انجاز الترتيبات التي تضع القانون موضع التنفيذ. وللحؤول دون ذلك قامت المعارضة بتنظيم عرائض الاحتجاج التي حملت عشرات ألوف التواقيع، وطيروا البرقيات، فضلاً عن القيام بتشكيل الوفود الشعبية التي أمت بكركي تأييداً لموقف البطريرك، وتهنئته بمناسبتي عيد رأس السنة، وعيد جلوسه المصادف في ١٣ كانون الثاني.

وبضغط من المفوض السامي دي مارتيل، شكّل مجلس النواب لجنة برلمانية في أواخر سنة ١٩٣٤، ضمت كلا من رئيس المجلس بترو طراد والنواب خالد شهاب وجبرائيل خباز وميشال زكور، مهمتها بحث مسألة احتكار التبغ، وقد سعى المفوض السامي لكسب ثقة اللجنة لتغطية موقفه من تنفيذ الاحتكار مقترحاً عليها استمزاج رأي النواب، وكان أغلبهم محسوباً على توجهات المفوضية الفرنسية، وفي ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ أبلغته اللجنة (وكان قد استقال من عضويتها ميشال زكور) قرارها الذي لم يكن مخالفاً لرأي المفوض السامي. وفي اليوم نفسه أصدر دي مارتيل بلاغاً رسمياً، حدد فيه بعض جوانب العمل وشروط نظام الاحتكار تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ، وكان أبرز ما حدد في هذا البلاغ، مدة الامتياز وإدارته وزرع الدخان وتصديره واستيراده وتحديد أسعاره واستعلام الأهالي طريقة شراء المحصول والمصانع المحلية وجنسية الريجي ورأسمالها وكيفية توزيع الأرباح.

واجه بعض نواب المجلس اجراءات المفوض السامي بمعارضة شديدة لتجاهله حق المجلس في إصدار مثل هكذا قانون، وانبرى النائبان ميشال زكور وفريد الخازن للرد على موقف دي مارتيل أثناء جلسة عقدها المجلس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥، فأكدا على حق المجلس حسب منصوص المادة ٨٩ من الدستور في مناقشة أي موضوع يتعلق بمصلحة لبنان كموضوع التبغ مثلاً[٣١].

عمت المظاهرات المنددة بموقف الحكومة والمفوضية السامية مختلف المناطق، رغم عدم السماح بالتظاهر بمسألة احتكار التبغ، وكانت النقابات والأحزاب والهيئات العمالية، هي القوى الأساسية الضاغطة على الحكومة اللبنانية

(٣٠) شفيق جحا، مرجع سابق، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.
(٣١) محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥.

والمفوضية العليا الفرنسية، وفي هذا السياق نفذ بائعو الخضار في بيروت إضرابا عاماً في ٢٤ كانون الثاني، وتلاه إضراب اللحامين في زحلة في ٢٨ منه، وقد سقط في هذا الإضراب قتيلان وعدد من الجرحى، الأمر الذي تسبب بحالة هلع في المدينة، واتهمت الحكومة الشيوعيين وحزب الاستقلال الجمهوري، بالتحريض على التظاهر والإضراب. فلاحقت الشيوعيين وحلت فرع الحزب في زحلة(٣٢). فضلاً عن اضراب المحامين في كل لبنان، وقد تقاطعت أزمة احتكار التبغ مع أزمات أخرى منها عدم اعادة العمل بالدستور كاملاً، إضافة عما كان يخالج الرأي العام اللبناني من سخط على الأوضاع السياسية القائمة(٣٣).

٩ ـ المفوضية الفرنسية تطبق قانون احتكار التبغ:

لم يكن المفوض السامي دي مارتيل يعمل إلا بتوجيه من حكومته الفرنسية، لذلك لم تجد نفعاً تحركات المعارضين وتظاهرات القوى الشعبية، ولا حتى موقف البطريركية المارونية. اذ في ذروة التحركات الرافضة لسياسة الاحتكار، اصدر دي مارتيل في ٣٠ كانون الثاني القرار رقم ١٦ L.R القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ ابتداء من أول آذار. وبذلك تكون قد اكتملت جميع النصوص التنظيمية التي تسمح بالبدء في التطبيق العملي وفق الأسس الآتية:

أولا: اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٣٥، يخضع شراء التبغ وصناعته وبيعه مهما كان مصدره، ومهما كان الشكل الذي يعرض فيه، لاحتكار أميري وحيد في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي.

ثانياً: مدة الاحتكار ٢٥ سنة تنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٠، ويحق للسلطة التي تمنح الامتياز ان تشتريه بعد مدة خمس عشرة سنة.

ثالثاً: صاحبة الاحتكار شركة مغفلة لبنانية عنوانها «الشركة المغفلة ذات المنفعة المشتركة لاحتكار التبغ والتنباك في سوريا ولبنان» (الريجي)، برأسمال قدره مليون ومئتان وخمسون ألف ليرة لبنانية سورية، تقسم إلى ٢٥ ألف سهم بقيمة خمسين ليرة للسهم.

رابعاً: أصحاب الشركة هم:

- شركة التبغ اللبنانية السورية (شركة فرنسية).
- السيد عثمان شراباتي في دمشق.
- السيد حنا قاصوف واخوانه في بيروت.
- السادة سمعان صوايا وأولاده في بيروت.
- السيد منيب السكري في دمشق.

١٠ ـ نظام الاحتكار يخالف أحكام الدستور والقوانين المرعية:

طرح قانونيو تلك الفترة مسألة تجاوز المفوض السامي لصلاحياته بإنشاء نظام الاحتكار (الريجي)، واتهموه بأن هذا النظام يخالف الأحكام الدستورية والقانونية المرعية الاجراء. اذ جاء مخالفاً ومناقضاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور التي تنص على انه «لا يجوز منح اي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار، إلا بموجب قانون والى زمن محدود».

(٣٢) راجع شفيق جحا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ نقلاً عن جريدة النهار والجريدة الرسمية السنة ٧٥ العدد ٣١٤٣.
(٣٣) أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت١٩٧٠، ص ٣٨٣.

كذلك جاء نظام الاحتكار مخالفاً لنص المادة ٣٦ من القرار رقم ١ L.R الصادر عن المفوض السامي في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ والذي ينص على المضمون ذاته للمادة ٨٩ من الدستور حيث نص القرار المذكور انه لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية، أو مصلحة ذات منفعة عامة، أو أي احتكار، إلا بموجب قانون والى زمن محدود».

كان على مجلس النواب ان يمارس دوره في الرقابة الدستورية، سواء على موقف الحكومة أم على عمل المفوض السامي الفرنسي، لكن السلطة الانتدابية ظلت اقوى من الاحتجاجات الشعبية ومن المجلس النيابي الذي كان العدد الأكبر من نوابه يوالون السياسة الفرنسية من خلال تأييدهم أو سكوتهم عن تصرفات المفوض دي مارتيل، فضلاً عن خشيته من إقدام هذا الأخير على تعليق الدستور وحل المجلس النيابي، خصوصاً وان اعادة العمل بالدستور، وانتخاب المجلس الجديد لم يكن قد جرى العمل بهما إلى منذ فترة قليلة[٣٤].

١١ ـ تصاعد حدة المعارضة ضد سياسة الاحتكار:

لم يكن احتكار زراعة التبغ وصناعته ليقتصر على الأراضي اللبنانية فحسب، بل شمل جميع الأراضي التي تخضع للانتداب الفرنسي، لذلك امتدت ظاهرة الاحتجاج إلى سوريا أيضا، وشاركت فيها مراجع رسمية وشعبية سورية ولبنانية. وقد تمثلت المعارضة بتيارين احدهما شعبي صاخب شاركت به الجماهير والأحزاب والهيئات في كلا البلدين، والأخر رسمي دبلوماسي هادىء تولاه البطريرك عريضة استطاع من خلاله ان يوصل نداءه المعارض للسياسة الفرنسية الاحتكارية المتبعة في كل من سوريا ولبنان إلى اعلى المستويات الأوروبية والدولية.

قاد تيار الاحتجاج الشعبي القوى الفلاحية المتضررة من السياسة الفرنسية، وكان على رأسه قادة أحزاب ومفكرون ونقابيون ورؤساء تحرير صحف، تناولوا افتتاحيات صحفهم بالنقد والتجريح والتنديد بسياسة الاحتكار، وقرعت أجراس الكنائس بدءاً من أجراس بكركي[٣٥]، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى المفوض السامي دي مارتيل والى البطريرك أيضا، والى وزارة الخارجية الفرنسية، وعصبة الأمم المتحدة. وبدا لافتاً مشاركة المسؤولين السوريون في التنديد بالسياسة الفرنسية والوقوف إلى جانب البطريرك في معارضة سياسة الاحتكار، كان في طليعتهم رئيس مجلس النواب السوري صبحي بركات، ورئيس اللجنة البرلمانية نسيب البكري، ورئيس اللجنة الاقتصادية سامي باشا مردم بك، ورئيس غرفة التجارة في دمشق عارف حلواني، وغيرهم من رؤساء الأحزاب والنقابيين ومزارعي التبغ في سوريا ولبنان[٣٦].

صعّد المحتجون تحركاتهم الشعبية في الأشهر التي تلت صدور قانون الاحتكار، فجرت مظاهرات وإضرابات في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وجونيه والبترون وبكفيا والنبطية، توقفت خلالها المرافق الاقتصادية العامة عن العمل، وشارك فيها طلاب جامعتي الأميركية واليسوعية، ومدارس الحكمة والبطريركية وجمعية المقاصد الخيرية

(٣٤) أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٣٥) جريدة النهار ٦ شباط و١٩ شباط سنة ١٩٣٥.
(٣٦) شفيق جحا، مرجع سابق، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

الإسلامية. وأمت بكركي وفود عديدة دعماً لموقف البطريرك وكان ابرزها وفوداً قدمت من دمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية وغيرها، دعا خلالها البطريرك إلى مقاطعة التبغ والإضراب عن التدخين، وتظاهر المضربون في بشري وجونيه وحلب واحرقوا علب السجاير في الأماكن العامة تأييداً لدعوة البطريرك.

لم يهادن البطريرك المفوض السامي دي مارتيل أو يتراجع أمام سياسة الاحتكار، فدعا في بداية شهر شباط سنة ١٩٣٥ إلى استقالة رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد، وهو أول رئيس جمهورية ماروني في لبنان. وأعقب ذلك بتصريح صحفي اعتبر فيه «ان دفتر شروط المونوبول (الاحتكار) ونظامه... أحكام قاسية على المزارع، فضلاً عن المستهلك والتاجر والصانع. واقل ما يقال في هذه الأحكام انها إحراج في إحراج لهذا الشعب الفقير الذي استنزفوا قواه نقطة نقطة». وان «المونول وسيلة جديدة لاستثمار البقية من مقدرتنا على الحياة في سبيل بضعة أفراد أجانب سيأخذون غداً أموالنا ويذهبون بها تاركين البلاد في حالة من الفقر تعجز معها عن سد جوعها»[٣٧].

وخلال الأشهر التي تلت صدور قانون الاحتكار، لم ينقطع البطريرك يوماً عن إلقاء التصاريح، أو توجيه الرسائل إلى المعنيين في السياسة الفرنسية في كل من لبنان وسوريا، فدعا في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ الأساقفة الموارنة إلى اجتماع عقد في بكركي لبحث الأوضاع المتردية الناجمة عن احتكار التبغ. ثم وجه في ١٥ شباط رسالة إلى دي مارتيل خاطبه فيها: «كصديق صدوق قمنا بكل الخطوات الضرورية مع سعادتكم لمنع فرض احتكار التبغ... «ورأينا من واجبنا توجيه نداء أخير حتى تتجنبوا النتائج الوخيمة المترتبة على تطبيق هذا القرار الذي تعتبره البلاد مدمراً ومعارضاً لروح الانتداب. ونحن على قناعة ان هذا النداء الأخير لن يكون دون جدوى، ومهما يكن من أمر، فاننا نعتقد اننا براء من كل مسؤولية امام فرنسا وأمام بلادنا وأمام التاريخ»[٣٨].

لم يقطع البطريرك رجاء الأمل من المسؤولين الفرنسيين في الاستجابة لوقف الاحتكار، وان كان قد فقد الأمل من التوافق مع المفوض السامي دي مارتل، لذلك وجه إلى بيار لافال Pierre laval رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها، رسالة عاطفية ضمنها شكوى صريحة ومناشدة حارة قال له فيها: عندما طالب اللبنانيون بالانتداب الفرنسي، توقعوا تحقيق أمانيهم بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وذلك بالتفاهم الكامل مع فرنسا وبما يضمن مصالح البلدين، اما في ذهن معظم الفرنسيين الذين كلفوا بتطبيق الانتداب عملياً، فبدا هذا النظام، فكراً وممارسة، شديد التطابق مع الاستعمار المحض، من هنا برزت الصدامات اليومية في جميع المجالات، وان البطريرك الماروني يرى من واجبه الحرص على ان تظهر فرنسا في المشرق على الدوام، بمظهر الشهامة والنبل الذي أعجب به أجدادنا، والذي ارتضيناه نحن بملء إرادتنا ورغائبنا».

كانت فرنسا غارقة في صمم عميق ازاء مناشدات البطريرك الماروني، حتى بدت مسألة احتكار التبغ وكأنها انتهاك للعقيدة المارونية، الأمر الذي حفّز بكركي لتصعيد متزايد، فخاطب الرئيس الفرنسي في رسالة مؤرخة في الأول

(٣٧) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦ نقلاً عن جريدة النهار.
(٣٨) البطريرك عربضة، لبنان وفرنسا، ص ٧٧.

من آذار سنة ١٩٣٥ جاء فيها: «ان الأزمة التي تعيشها اليوم البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، تبعد عنكم عواطف المشرقيين، بينما كانوا من أجيال يميلون إلى فرنسا بكل جوارحهم». واتبع البطريرك كلامه هذا برسالة في الخامس من نيسان، مهدداً فيها فرنسا باللجوء إلى عصبة الأمم قائلاً: «هل من الجائز ان يصل اللبنانيون إلى درجة اليأس من امكانية اسماع اصواتهم إلى قسم الشؤون الخارجية؟ ام عليهم ان يحملوا آلامهم إلى مجلس الوزراء، ولجان المجلسين، واعضاء البرلمان والصحافة الفرنسية، وامام عدم الاهتمام الواضح بمطالبه، هل سيجد لبنان نفسه مضطراً للتوجه نحو عصبة الأمم»؟

كان من الواضح ان سياسة احتكار التبغ في البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، لم تكن سياسة ذاتية يطبقها المفوض السامي دي مارتيل، وإنما كانت سياسة مركزية وضعت مبادؤها وخططها من قبل الحكومة الفرنسية في باريس، وعلى ضوء مصالحها الاقتصادية والمالية. وما كان دي مارتيل الا الرجل التنفيذي لتلك السياسة الاحتكارية، لذلك لم تكن المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، ومساعي البطريرك الماروني الحثيثة لإلغاء الاحتكار، الا صرخة في واد، اذ امام اصرار السلطات الفرنسية على متابعة تطبيق الاحتكار، تراجعت حدة المظاهرات تدريجياً ثم تلاشت. اما مساعي البطريرك واتصالاته ورسائله ومذكراته إلى المسؤولين الفرنسيين، فلم تؤدِ الغاية المرجوة منها، فظل الاحتكار قائماً ومطّبقاً على جميع الأراضي اللبنانية والسورية. وقد نتج عن هذا الأمر موقفان، الأول العلاقة السيئة بين المفوض السامي دي مارتيل والبطريركية المارونية، والثاني التقارب الوثيق بين البطريرك عريضة ورجال الكتلة الوطنية في سوريا، وقد كان لهذه الناحية انعكاس ايجابي على العلاقات السورية اللبنانية لاحقاً.

١٢ ـ التبغ يظّهر سياسة البطريركية تجاه فرنسا

لم يكن التقارب اللبناني السوري على المستوى الرسمي شاملاً، اذ ظلت الحكومة اللبنانية تدور في فلك المفوضية السامية الفرنسية، في حين اقتصر التقارب على البطريركية المارونية والقوى اللبنانية المؤيدة لموقف البطريرك، والكتلة الوطنية السورية ممثلة بأبرز أركانها كشكري القوتلي وجميل مردم وفخري البارودي وسعدالله الجابري ولطفي الحفار ونسيب البكري وغيرهم، دون أن يتخطى هذا التقارب ليشمل الحكومة اللبنانية، لذلك لم يكن لهذا التقارب الصفة الرسمية، أو يعكس وضعه على أي صيغة قانونية تهم شؤون البلدين.

كانت أزمة احتكار التبغ وموقف البطريركية المارونية منها، محطة استطاع البطريرك انطوان عريضة من خلالها، وعبر المذكرات والبيانات والخطب والتصاريح الصحفية من تأكيد موقفه الصريح والواضح تجاه سوريا، وذلك بتأكيده على الأمور الآتية[٣٩].

أولاً: سوريا جارة للبنان، والعلاقات الطيبة بين الجارين ضرورية ونافعة لكليهما.

ثانياً: بالإضافة إلى الجوار، تربط البلدين روابط «اللغة والمصلحة والثقافة والعادات».

ثالثاً: ويجمعها بصورة رسمية «المصالح المشتركة»، وخضوعهما معاً لنظام انتداب واحد (آنذاك) فلا جمارك بينهما ولا جوازات

(٣٩) انطوان عريضة، لبنان وفرنسا، ص ٤٣ ـ ٩٦.

سفر ولا تمثيل دبلوماسي، ونقدهما واحد.

رابعاً: ان معظم المشاكل التي يواجهها كل من البلدين متشابهة تقريباً، وهذا ما يجعل التعاون والتنسيق بينهما في مواجهة هذه المشاكل ضرورياً ومفيداً، مثلما حصل بمسألة الاحتكارات.

خامساً: يؤكد البطريرك ان لبنان وسوريا لا يمكنهما ان يعيشا منفصلين احدهما غريب عن الآخر، ولا يمكن ان يسيرا في طريقين مختلفين. لذا نحن متحدون ومتكاتفون، نحن صوالحنا متماسكة بعضها ببعض، فلا يمكن لنا أو لأيةفئة أو بلد ان يستقل عن الآخر، فيجب اذن ان نعيش على اتفاق ووفاق.

سادساً: يطلب البطريرك الاستقلال لسوريا كما يطلبه للبنان.

سابعاً: هناك مجالات واسعة للتعاون الوثيق المفيد على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل لسوريا ولبنان المستقلين في حقلي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

ثامناً: ان الموقف الصلب الذي وقفه البطريرك عريضة في الدفاع عن مصالح سوريا ولبنان ضد التسلط الفرنسي، قوبل بتقدير كبير من الوطنيين السوريين، وجعلهم يتحاشون اثارة المطالب السورية في لبنان في ذلك الوقت اكراماً للبطريرك، وحرصاً منهم على استمرار العلاقات الطيبة المتينة معه.

تاسعاً: مناشدة البطريرك الحكومة الفرنسية بقوله «ان البطريرك عندما يتحدث عن العلاقات اللبنانية الفرنسية يميّز بين دولة فرنسا الصديقة النبيلة الليبرالية، وبين ادارة الانتداب التي تسيطر على عقليتها وتصرفات معظم عناصرها الروحية الاستعمارية الانتهازية المسيئة، التي تهدد الصداقة والعلاقات اللبنانية الفرنسية التاريخية بالزوال. وانه رغم سقوط مؤسساتنا، ورغم الاحتكارات والامتيازات، يبقى لبنان، كما كان عليه في السابق، مخلصاً للأهداف الفرنسية، والذين يعتقدون العكس سيقومون بخطأ فادح. انهم ينسبون لنا في موقفنا الأخير من المونوبول اننا نناهض الدولة الفرنسية، وفي الواقع ان فرنسا هي صديقة قديمة ونحن نحبها، ونعتمد على صداقتها ونزاهتها، ولكن ما أسموه مناهضة لهذه الصديقة، انما هو اختلاف في النظريات بيننا وبين ممثلها بيننا. هذا الاختلاف يقع بين الأخ وأخيه ويأتي التفاهم النزيه فيزيله».

١٣ ـ الاحتكار يترسخ رغم المعارضة:

ظل عصب معارضة سياسة الاحتكار قائماً، رغم مرور اكثر من سنة على تطبيقه، واستمر البطريرك عريضة صلباً في مطالبته بالتراجع عن القرار، وقد ضمن الكتاب الأخضر الذي أصدره عام ١٩٣٧ قوله، انه « لقد مضى الان على وجود الاحتكار سنة كاملة خبر بها الناس سوء الاستعمال والمضايقات التي تؤتى كل يوم باسم الاحتكار ضد المزارعين على الخصوص، ناهيك بانحطاط مرتبة السجاير وعدم جودتها. لقدقيل في تكرير حصر الدخان انه وجد لسد عجز خزانة المفوضية. فان خزانة المفوضية هي التي ترهق المكلف اللبناني، وتنزل رواتب الموظفين اللبنانيين». ثم عادت المعارضة لتشتد سنة ١٩٣٨، فقام مزارعو التبغ بالتظاهر في بيروت والبترون وبنت جبيل، وسقط في هذه الأخيرة ثلاثة قتلى برصاص سلطات الانتداب[٤٠]. وامام تشبث هذه الأخيرة بقرارها،

(٤٠) ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٣٧.

تراجعت المطالبة عن الغاء الاحتكار تدريجياً، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ثم فترة الاستقلال (١٩٤٣) وجلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان (١٩٤٦).

مسيرة المونوبول الطويلة تلك، تكرست بمرور الزمن، فما ان انتهت مدة الاحتكار في اوائل سنة ١٩٥١، وعلى الرغم من النصوص القانونية التي تقضي بتسليم شركة استثمار الاحتكار إلى الدولة ضمن شروط معينة، الا ان القطيعة بين لبنان وسوريا التي وقعت سنة ١٩٥٠ وأدت إلى انقسام في الوحدة الاقتصادية، ادت ايضاً يومذاك إلى نشوء شركتين للتبغ، الأولى وطنية سورية، والثانية هي استمرار لإدارة الحصر في لبنان. وفي سنة ١٩٧٠ أعيد التمديد للشركة اللبنانية، وهي لا تزال مستمرة بفعل قوانين ومراسيم التمديد الصادرة عن السلطات اللبنانية المختصة.

١٤ ـ تطور إنتاج التبغ وصولاً إلى الفترة المعاصرة:

منذ ان صدر القرار رقم L.R./١٦ بتاريخ كانون الثاني سنة ١٩٣٥، والقرار رقم ١٤٨/ الصادر في ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٧، صدرت عدة تعديلات تناول أغلبها مسائل تفصيلية لا تتعلق بجوهر النظام الاحتكاري المتبع منذ سنة ١٩٣٥، فظلت المساحات المسموح بزراعة التبغ والتنباك فيها، مقتصرة على المناطق الصالحة لتلك الزراعة، وضمن المساحات التي تؤمن انتاج الكميات التي يتطلبها الاستهلاك المحلي والتصدير، وبعد الحصول على رخصة من وزارة المالية.

منذ تطبيق نظام الاحتكار سنة ١٩٣٥، انتج لبنان آنذاك ١٤٣٧ طناً من التبغ، وحدد متوسط سعر الكيلوغرام بنحو ٣٣ قرشاً. لكن ظروف الحرب العالمية الثانية أدت إلى انخفاض في كميات الانتاج فتدنت سنة ١٩٤٣ إلى ٢٣٦ طناً، حدد سعر الكيلوغرام منه بنحو ٢٢٨ قرشاً. بعد الحرب عاد الانتاج ليتصاعد تدريجياً فبلغ انتاجه ٣٨٨٣ طناً سنة ١٩٦٣ حدد سعر متوسط الكيلوغرام منه بـ ٤٦٠ قرشاً، ثم ارتفعت الكميات المنتجة سنة ١٩٧١، فوصلت إلى ٨٥٠٠ طن حدد سعر متوسط الكيلوغرام منه بـ ٥٨٨ قرشاً[٤١].

وعلى صعيد المساحات المزروعة، فقد تقلصت مع نشوب الحرب العالمية الثانية، من ٤٧٦ قرية كانت غالبية سكانها تمتهن زراعة التبغ سنة ١٩٣٦، إلى ٤١٨ قرية قدرت مساحاتها المزروعة تبغاً بنحو ٥١٢٧ دونماً، لتعود فتتوسع بعد انتهاء الحرب لتصل سنة ١٩٦٣ إلى ٧٥٢ قرية قدرت مساحاتها المزروعة بـ ٤٦٨٥٨ دونماً، ثم لتتصاعد سنة ١٩٧١ إلى ٧٧٤ قرية قدّرت دونماتها المزروعة بـ ٧٩٢٧٧ دونماً[٤٢].

بعد الحرب الأهلية التي شهدها لبنان منذ سنة ١٩٧٥، وعودة الحياة الطبيعية إليه وخصوصاً في الجنوب بعد التحرير، اولت الادارة الجديدة للريجي من خلال مديرها العام ناصيف سقلاوي، والذي يعمل وفق خطة مبرمجة تقضي باعتماد مشروع تنظيمي، بعد أن لعبت شتلة التبغ دوراً رئيسياً في الصمود ومقاومة التطبيع الاقتصادي مع العدو الاسرائيلي، فضلاً عن مساهمتها في الحد من انتشار الزراعات الممنوعة، فهي تؤمن فرص العمل لأكثر من ٢٥ الف عائلة مزارعة، اي ما

(٤١) راجع الجدول المرفق مع هذه الدراسة.
(٤٢) الجدول المرفق عينه.

يقارب ١٥٠ الف مواطن (على اساس ٥ أشخاص للعائلة كمعدل وسطي) ينتجون نحو ٥٤٠٠ طن من التبغ والتنباك، وبعد ان حددت ادارة الريجي سعر الكيلوغرام بنحو ١٣ الف ليرة، فان معدل ما ينتجه لبنان في نهاية العقد الأول من هذا القرن هو بحدود ٧٠ مليار ليرة لبنانية، منها ٤٨ مليار ليرة هي قيمة ما ينتجه الجنوب اللبناني اي ما نسبته ٧٥٪ من قيمة ما ينتجه كل لبنان.

تشكّل شتلة التبغ وما يستتبعها من تصدير أو تصنيع عاملاً مهماً في حياة المزارع اللبناني، وخصوصاً الجنوبي كونها احد عناصر الحياة والصمود، الأمر الذي يستوجب إيلاءها عناية الدولة، ودعمها بشتى الوسائل المادية والمعنوية، وهي وان كانت في العقدين الأخيرين تزدهر تارة، وتتراجع تارة اخرى، الا انها سجلت مؤخراً انحساراً ملحوظاً بسبب التمدد العمراني، وانتشار القنابل العنقودية في الحقول نتيجة العدوان الاسرائيلي، وظاهرة اغتراب الشباب، فضلاً عن غلاء الأسمدة والمبيدات، وتنامي امراض التبغ والحشرات الضارة، وكلها ظاهرات لا تتناول زراعة التبغ فقط، وانما تتعداها لتطال مزروعات أخرى، الأمر الذي يستوجب اعادة النظر بالسياسة الزراعية عامة وعلى مستوى الأراضي اللبنانية كافة.

تطور إنتاج التبغ وأسعاره بين سنتي ١٩٣٦ ـ ١٩٧١

السنة	عدد القرى المنتجة	المساحات المزروعة بالدونم	الانتاج بالطن	متوسط سعر الكلغ بالقروش
١٩٣٦	٤٧٦	١٥٨٤٩	١٤٣٧	٣٣,١٢
١٩٣٧	٤٧٧	١٥٣٣١	١٤٠٨	٢٩,٤٧
١٩٣٨	٤٠٥	١١٥٩٥	٧٦٩	٣١,٤٥
١٩٣٩	٣٧٤	١١٠٤٢	٦١٠	٣٤,٤٠
١٩٤٠	٣٥٨	١٢٥٢٨	٧٦٠	٤١,٩٨
١٩٤١	٣٧٩	١٢٦٩٢	٤٩٧	٧٣,٩٤
١٩٤٢	٣٧٧	٧٧٧٠	٤٤٧	١٣١,١٧
١٩٤٣	٤١٨	٥١٢٧	٢٣٦	٢٢٨,٠٩
١٩٤٤	٣٧٣	١٠٨٩٦	٧٤٥	٢٥٤,٨٧
١٩٤٥	٤٧٦	٢١٢٢٢	١٢١٠	٢٥٣,٦٠
١٩٤٦	٤٦٤	٢٢٦١٩	١٩٧٠	٢٥٠,٠٠
١٩٤٧	٤٢٤	٢٠٧٧٧	١٦٣٢	٢٢٩,١٢
١٩٤٨	٤٦٦	٢٠٣٤٦	١٤٨٥	٢٣١,١٤
١٩٤٩	٤٤٨	٢٠٦٨٩	١١٤٤	٢٢٨,٦٥
١٩٥٠	٣٤١	٢١٣٩٠	١٧٧١	٢٣٥,٥١
١٩٥١	٤٧٦	٢٥٤٣٣	٢٠٢٠	٢٢٥,٣٣

السنة	عدد القرى المنتجة	المساحات المزروعة بالدونم	الانتاج بالطن	متوسط سعر الكلغ بالقروش
١٩٥٢	٥٩٠	٢٧٨٥٠	١٧١٢	٢٢٦,٠٩
١٩٥٣	٥٧٩	٢٧٩٧٩	١٧٧٣	٢٣٣,١٨
١٩٥٤	٦٠٩	٣٠١٧١	٢١٩٥	٢٦٥,١٠
١٩٥٥	٥٨٦	٣٠٠٤٠	٢٤٤٨	٢٨٧,٣٨
١٩٥٦	٥٦٧	٣١٥٢٧	٢٤٥٢	٣٤٣,٧٤
١٩٥٧	٥٦٣	٣٨٧٤٦	٣٤٩٢	٣٣٦,٢٩
١٩٥٨	٥٨٠	٣٩٠٣٨	٣٠٠٣	٣٧٠,٣٣
١٩٥٩	٥٨٠	٣٩٦٨٨	٣٧٣٠	٣٦٢,٣٥
١٩٦٠	٥٧٩	٣٨٨٧٥	٣٢٩٠	٤٤٠,١٨
١٩٦١	٥٨١	٣٩٥٤٣	٣٧٥٦	٤١٧,٠٦
١٩٦٢	٦٨٣	٤٢٠٠٤	٣٩٣٠	٤٣٤,٩٤
١٩٦٣	٧٥٢	٤٦٨٥٨	٣٨٨٣	٤٦٠,٩٦
١٩٦٤	٧٨١	٦٧٣٢٩	٦٠٨١	٤٠٩,٧٩
١٩٦٥	٨٠٠	٦٠٣٤٨	٥٨٩٥	٤٥٠,٧٩
١٩٦٦	٧٨٥	٦٦٠٢٨	٦٣٧٢	٤٥٦,٤٦
١٩٦٧	٧٨٥	٦٧٠٠٥	٦٢٣٠	٥٠٠,٢١
١٩٦٨	٧٧٤	٦٦٣٢٤	٦٦٥٢	٥١٩,٩٦
١٩٦٩	٧٧٤	٦٧١٩٠	٦٩٧٥	٥٥٠,٧١
١٩٧٠	٧٧٤	٦٩٠٧٨	٧١٩٠	٥٧٣,٠٠
١٩٧١	٧٧٤	٧٦١٤١	٨٥٠٠	٥٨٨,٢٣